تجليات تحقيق الأمن اللغوي عند الباحث صالح بلعيد

Dr Salah Belaid's Manifestations For Realising a Linguistic Security

سميرة بن جدو*

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، مخبر التراث والدراسات اللسانية،(الجزائر)، bendjeddou-samira@univ-eltarf.dz

أ/د نوّار عبيدي

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف،(الجزائر)، nouar.abidi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/15 تاريخ القبول: 2020/11/26 تاريخ النشر: 2020/12/24

ملخص: إن توفر أي مجتمع على أقل جرعة من التحصين اللغوي يسمح له مبدئيا بالتأسيس لقيام أمن لغوي متين وشامل يضمن للدولة وللمواطنين استقرارا لغويا معتبرا، وللّسانين أولا ثم لعلماء النفس والأنثروبولوجيا دورٌ كبير في تحقيق هذه الغاية الجوهرية في ظل استفحال ظاهرة التهجين اللغوي في كل المجتمعات وخاصة منها العربية.

أردنا التعرّف من خلال هذا المقال على أهم ما أضفاه الباحث صالح بلعيد على البحث العلمي في مجال الأمن اللغوي من خلال جملة الأفكار الواردة في بعض مؤلفاته، لكونه من بين أهم اللسانيين الجزائريين الذين اشتغلوا على هذه المسائل اللغوية بكثرة في وقتنا الحاضر، وخلصنا إلى أن الباحث لم يدّخر جهدا في كتاباته ليبيّن للقارئ العربي عموما والقارئ الجزائري على وجه الخصوص أبرز مسببات الأمن اللغوي، والدور الفعّال الذي يؤديه القرار السياسي لتوفير الأمن اللغوي في الدولة.

كلمات مفتاحية: الأمن اللغوي، التهجين اللغوي، القرار السياسي، صالح بلعيد.

Abstract: When a certain society is provided with the least amount of language immunity, it initially becomes able to establish a solid overall linguistic security, and at some extent, it guarantees a certain linguistic stability for the citizens and the state. Linguists, psychologists and anthropologists, respectively, have a great role in realizing this goal, though the linguistic hybridity has become a phenomenon in all societies, especially the Arabic ones.

Throughout this research paper, we wanted to single out the most salient extras that the researcher Salah Belaid added to this research in linguistic security of the academic field, through which a series of ideas is included within its writings because they are one of the most important researchers that the Algerian linguists have worked hard on currently. Altogether, we could deduce that the researcher spared no expense at writing them, in order to show the Arabic reader and particularly the Algerian one , the essential reasons that contribute in establishing a linguistic security, and the effective role that the policies play to provide a given state with this linguistic security.

Keywords: linguistic security, linguistic hybridity, policy decision, Salah Belaid

***المؤلف المرسل**: سميرة بن جدو، **الإيميل**: bendjebendjeddou-samira@univ-eltarf.dz

1. مقدمة:

تحتاج اللغة العربية في وقتنا الراهن أمناً يضمن استقرار كيانها واستمرارها على المدى البعيد، وإذا رفعنا سقف طموحنا قلنا بأنها تحتاجه أيضا لكي تعود في الصدارة كسابق عهدها، ولم لا يتحقق ذلك وللعربية أبناءٌ صالحون يغارون عليها ويرومون وضعها في المكانة اللائقة بها.

نسعى من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على الأمن اللغوي حدّه ومظاهره ودواعي توفيره في الدولة، كما تحدثنا عن التهجين اللغوي وعرضنا مسبباته ومخاطره، وأشرنا أخيرا إلى قدرة القرار السياسي على تفعيل الأمن اللغوي في الدولة، كل هذا من منظور الباحث اللساني الجزائري الدكتور صالح بلعيد*، وقد وقع اختيارنا على استقراء أفكار هذا الباحث تحديدا لأنه يترأس المجلس الأعلى للغة العربية حاليا ويدير مخبر الممارسات اللغوية في جامعة تيزي وزو بالجزائر والذي يُعنى بالاستعمال الفعلي للغة داخل المجتمع، وهذا أمر سيجعل لديه حتما وجهة نظرٍ خاصة بجلّ المسائلِ اللغوية في الجزائر، هذا فضلا عن كونه قد أَولى مسألة الأمن اللغوي اهتماما بالغا لدرجةٍ جعلت الدكتور محمد أرزقي فراد يكتب عنه مقالا بعنوان (صالح بلعيد... باحث هاجسه الأمن اللغوي)[1].

2.تعريف الأمن اللغوي:

يُعرَّف الأمن اللغوي بأنّه " توفير كل الوسائل والإمكانات المتاحة التي تحفظ للغة العربية مكانتها وتعيد إليها ألقها الذي كانت عليه في عصور تقدمها وازدهارها، وتعمل على إعادتها إلى الواجهة من خلال جهود حقيقيه مشتركة وتحقيق الظروف الموضوعية الملائمة لتحقيق ذلك بوضع استراتيجية شاملة تحمي لغتنا وثقافتنا من تيّار العولمة الجارف"[2]، ويبدو أن صاحب التعريف قد خصّ الحديث عن أمن اللغة العربية تحديدا ورأى أن السبب المباشر لتفشي ظاهرة اللاأمن اللغوي (L'insécurité Linguistique) هو العولمة بكل أشكالها (سياسية، ثقافية، اجتماعية)، فهي تُعد عاملا مساهما في تهميش الثقافات المحلية ومن بينها الظاهرة اللغوية الحاملة بدورها لتحديات عديدة داخلية وخارجية، وبالتالي فإن الأمن اللغوي سيتداخل أيضا مع كل هذه الأشكال ليصبح تحقيقه في كل جانب من جوانبه مسؤولية تقع على عاتق الجميع (الساسة والمفكرين والإطارات والمثقفين بل وكل المواطنين) في غياب وجود مجتمع متجانس تماما من حيث اللغة؛ "لأن الأمن اللغوي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي ولا يقل أهمية عن الأمن الغذائي والمائي والبيئي... فهو يحافظ على الهوية، هوية الفرد من جهة وهوية الأمة التي ينتمي إليها من جهة أخرى"[3] .

ولما كانت اللغة وعاء الهوية ولسان المواطنة، وجب الحفاظ على أمنها والنهوض بها لحمايتها من التشرذم والذوبان في الآخر، ولقد تبيّن لنا حسب بعض المراجع التي اطّلعنا عليها أن غياب الأمن اللغوي في الدولة ربما يعود إلى سببين رئيسين هما : مزاحمة اللغات الأجنبية للغة الوطنية، وانتشار اللهجات المحلية، لذلك رأى الأستاذ عبد السلام المسدي أن "طغيان العامية على أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة هو السبب في انخفاض نصيب الفصحى التي تعد عامل توحيد، في حين أن اللهجات العامية عامل تفريق بين أبناء الأمة وتعزيزها بدلا عن اللغة القومية الموحّدة ما هو إلا انتحار جماعي على عتبات قلعة التاريخ"[4]، ويشاطره الأستاذ مصطفى المحمودي الرأي حين يتكلم عن مزاحمة العامية للفصحى في مجال التعليم فيقول "وإن كان ثمة أعداء يكيدون للعرب ولغتهم وهويتهم، فإن الخطر الأكبر يكمن في أعداء الداخل من مثل أولئك الذين يطالبون باعتماد اللهجات الدارجة في تعليم العربية في المدارس" ويضيف محذّرا من خطر اللغات الأجنبية "أو ينادون باستعمال اللغات الأجنبية عوضا عن العربية في مراحل التدريس الأساسي والجامعي، فهم يشنّون حربا صامتة أحيانا وعلنية في أحايين كثيرة ضد اللغة العربية واستعمالها والتواصل بها في مختلف المواقف العلمية والمعرفية والأكاديمية"[5]. أما الأستاذ صالح بلعيد فيؤكد بأن التفاعل المجتمعي لا يحدث إلا في ظل التواصل باللغة الأم ويضع لذلك الترسيمة التوضيحة الآتية:

- اللغة الأم = الفرد + المجتمع = الانسجام الجمعي
- اللغة الأجنبية = الفرد + النخبة = الطبقية
- اللغة الأم = تحقيق مصالح المجتمع = ترابط اجتماعي
- اللغة الأجنبية = تحقيق مصالح الأفراد = ترابط فئوي
- اللغة الأم = تحقيق العدالة الاجتماعية = سلوك واقعي
- اللغة الأجنبية = تحقيق الفئوية = الحؤول بين الحق وأصحاب الحق[6]

يُطبع هذا الاستعمال اللغوي المتباين حينا والمتداخل أحيانا كثيرة على اللسان العربي عامة، وتتميز الجزائر عن جاراتها بوضع لغوي خاص لأسباب عديدة كاتّساع رقعتها الجغرافية، وامتداد الفترة التي ظلت فيها تحت وطأة المستعمر الذي فرض لغته في التعليم والإدارة وجميع مرافق الحياة، هذا فضلا عن تعدد الأطياف اللسانية المتداولة فيها (عربية فصحى، فرنسية، عامية بكل تلوناتها، أمازيغيّة بكل تأدياتها)؛ هذا الوضع المتشابك ساهم في تغذية ظاهرة التهجين اللغوي وزاد من حدتها.

3. التهجين اللغوي مسبباته وأشكاله:

يرى "عبد الجليل مرتاض" أن التهجين اللغوي هو "تبليغ من متكلم إلى متلق بمفردات ومستويات لسانية تعود لأكثر من لغة واحدة، وكلما كانت هذه المفردات لا صلة لها باللغة المركزية المتمثلة في المنطوق الأدبي والموروث اللساني التاريخي؛ كانت أكثر هجنة وأقل أصالة ونصاعة"[7]. يظهر جليا من خلال هذا التعريف أن التأديات اللغوية المتفرعة من لغة واحدة مشتركة أقل ضررا على أمن اللغة القومية من اللغة الأجنبية البحتة وهذا ما ذهب إليه الدارسون كما سبق وبيّنا بأن العاميات لا تهدد اللغة الوطنية حقيقة، فالتنوع فطرة البشر التي خلقه الله عليها، وإنما يكمن الخطر في مزاحمة اللغات الأجنبية للغة الوطنية، وهذا هو الحال الذي استجرى عليه لسان المواطن في الجزائر.

1.3.مسبباته:

تشترك في تسبب وانتشار ظاهرة التهجين عوامل عديدة، ومن بين أهم مسببات التهجين اللغوي في الجزائر ما يأتي:

- أسباب تاريخية: تشير كل الأبحاث المعنية بدراسة الاستعمال اللغوي إلى أن اللغة الفرنسية في الجزائر غنيمة حرب ووجودها وانتشارها يعود إلى أسباب تاريخية لا محالة، فلا يخفى على أحد بأنّ خطة الاستعمار الفرنسي المتّبعة لطمس الهوية الجزائرية قد بدأت بمحاولة بتر كل أواصر الانتماء الأمازيغي العربي الإسلامي وذلك بمحاربة اللغة العربية في عقر دارها وتشويه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وهذا روفيقو (Rovigo 1843) يقول " إنّي أنظر إلى نشر التعليم وتدريس لغتنا، الأداة الناجعة لبسط نفوذنا في هذا البلد ... والمعجزة الحقيقية الواجب القيام بها تكمن في إحلال الفرنسية محل العربية تدريجيا والتي لا محالة أنها ستنتشر في أوساط الأهالي، لاسيّما إذا تهافت الجيل الجديد على تعلمها في مدارسنا"[8]، وهذا ما تمّ تطبيقه بالفعل خلال فترة الاستعمار وظلت اللغة الفرنسية متفشية في الاستعمال اليومي للجزائريين .
- أسباب نفسية: لازالت غالبية الجماعات اللغوية تحبّذ استعمال العامية لأنها تؤدي حاجاتهم في وقت أقصر وبجهد أيسر، إضافة إلى غريزة التشدّق باللغات الأجنبية خاصة الفرنسية باعتبارها اللغة الأجنبية الأولى، هذا فضلا عن ارتباطها بالحداثة والتقدم في الذهنيات الجزائرية.

- أسباب تعليمية: ونلمس هذا في ضيق مجال استعمال اللغة العربية على ميدان العلوم الإنسانية في عصرنا الحاضر "ومن ذلك نجد أبناءها يعيشون انهزاما نفسيا أمام الزمن اللغوي الداهم فتراهم يستسلمون للغات الأجنبية، وتكونت لذلك جبهة تنادي بإبعاد العربية عن العلم وإبقائها لغة دين، وتقديس الفرنسية على أساس أنها المكسب الذي لا تسامح فيه، وهكذا منحوا الازدهار للفرنسية بتمجيد العربية"[9] ؛ والحقيقة أن هذا الوضع اللغوي الذي تعيشه العربية في عقر دارها لا يعود إلى عجزها في ذاتها بقدر ما يعود إلى تخوفات واهية لم تعد النظريات اللسانية الحديثة تؤمن بها، لأن القدرة أو العجز صفتان لصيقتان بالإنسان لا باللسان، واحتلال اللغة العربية للصدارة العلمية في قرون الظلام خير دليل على أن ما تعانيه اليوم من ضعف لا يعود إليها بل إلى غياب الإطار الذي يؤهلها لذلك.

2.3.مخاطر التهجين اللغوي عند صالح بلعيد:

تنديدا بما يمكن أن يفعله هذا الاستفحال الواسع لظاهرة التهجين الذي يهدد الأمن اللغوي في الجزائر، تحدث الباحث صالح بلعيد عن مخاطره وحذّر من تفاقمها، وحاول وضع الحلول المناسبة لهذه الظاهرة الخطيرة، يقول "ومادام الوضع بهذه الصورة، ستظل العربية في أجيالنا حسّية التخلف على شتى المستويات، ولن تعود إلى سابق عهدها إلا بالعمل على ترقيتها وعدم التماهي مع المستحدثات بنوع من التراخي على اللغة الأم"[10]، وهو هنا يشير إلى الذين يعتبرون التهجين ظاهرة صحية ونوعا من أنواع العولمة اللغوية وثمرة من ثمرات التواصل "والحقيقة أنه تواصل استعماري بامتياز، أو استعمار فكري لغوي جديد، وإنّ هذا الكلام حق أريد به باطل، ومن هنا يجب أن ندرك الحقيقة بأن التهجين اللغوي يحصل في الشعوب المستعمرة سابقا أو حاليا، يأتي نتيجة لغزو ثقافي للدول الاستعمارية التي تقوم بتعزيز الدونية لدى المستعمرين وتزيد من اغترابهم عن لغتهم الوطنية"[11] ؛ فيجب أن نفرق – حسب صالح بلعيد – بين ما هو إيجابي ويصب في المصلحة الوطنية، وبين ما هو غرض استعماري بحت يرمي إلى إنزالنا في درك مظلم لا تُحمد عقباه، فالتهجين اللغوي في أي صورة من صوره "يشكل خطر الانتقاص من اللغة العربية والتشكيك في قدراتها، وله مظاهر يتّخذها عبر مسارات ظاهرها محبوب وخفيها مسموم"[12]، مما يعني أن هذا التهجين ليس سوى تشوه من التشوهات اللغوية التي تصيب المجتمعات وتؤدي حتما إلى هدم أهم ركن من دعائم الأمة ورمز الكرامة وهي اللغة، ويعدّد الباحث مظاهر هذه الآفة في ما يأتي:

- كثرة اللافتات الأجنبية.
- أغاني الفيديو كليب الغربية.
- هيمنة اللغة الأجنبية على خطاب بعض النخبة، أي هيمنة لغة المستعمر.
- السلوك النمطي في تهجين الخطاب العربي العاكس للدونية، وتجسيد هذا التهجين في البيوت والتفاخر به.
- هجرة اللغات الوطنية باعتبارها لغة التراث لا الحداثة واللحاق بالعصر.
- عدم اعتماد الموروث الثقافي الوطني كمرجعية دالة في التاريخ والعلوم والآداب[13].

كل هذه التجليات تنخر مجتمعنا نخرا، والمشكل الرئيس –كما يؤكد صالح بلعيد – لا يمكن أبدا أن يعود للغة العربية في ذاتها، فهي مثلها مثل أية لغة أخرى تحتاج إلى ترقية ومعاينة مستمرة، بل إن المشكلة الحقيقية تكمن في عجزنا عن تدبر واقع تعدد اللغات الأجنبية المزاحمة للغتنا العربية، فنخلط بين الوضعين، ونخدم اللغة التي أتينا بها لخدمتنا لتحل محل اللغة الوطنية، وهكذا

تتشابك القضية وتصعب علينا أكثر خاصة إذا طُبعت في نفوس الأجيال اللاحقة وعُلقت عليها أسباب التنمية، وهذا ما نجده عند الباحثة اللسانية "نيكول غوني" (Nicole Gueunier) وهي أول من استعملت مصطلح (الأمن اللغوي) في بحثها عن مظاهر التعدد اللغوي داخل المجتمعات الخليط والتي رأت بأن اللهجات المحلية لا يمكن أن تهدد الأمن اللغوي بل إن تفتيت المجتمعات من الداخل يأتي من التسامح اللغوي؛ وهذا في نظر صالح بلعيد المشكل الذي ينخر الوطن العربي لأننا نفقد مواقعنا تدريجيا باسم ضرورة الاهتمام باللغات الأجنبية، ومن هنا كان على صاحب القرار أن يضع كل لغة متداولة في موقعها المناسب حتى يتسنى لنا الاعتزاز باللغة الوطنية في المقام الأول، باعتبارها لغة الهوية والحضارة والدين والشخصية الوطنية[14]، فالوعي اللغوي هو الذي يضمن الأمن اللغوي، وقد تقصينا في كتابات الباحث نماذج عديدة عن الأمم التي عملت على تعزيز مكانة لغتها الرسمية وإنزالها الدرجات العليا بين اللغات الأجنبية، و من هذه الاجتهادات نذكر على سبيل المثال:

- كوريا: يجري فيها التعليم بالكورية وتضخّ فيها أكثر من 100 قناة باللغة الكورية الفصيحة، ويجمعها قانون المحافظة على اللغة الكورية والعمل على ترقيتها.
- ألمانيا: معامل اللغة الألمانية أعلى من كل المواد والتلميذ/الطالب الراسب في الألمانية يعيد السنة، كما لا تمنح الشهادات العلمية للضعفاء في اللغة الألمانية.
- فرنسا: يقدس الفرنسيون لغتهم لدرجة وضع قانون عقوبات على كل من تسول له نفسه المساس بها، بل هناك عقوبة السجن وهذا نتيجة شغفهم الكبير بحب الفرنسية.
- إسبانيا: عندما حاول ممثلو إقليم كاتالونيا مثلا استعمال لغتهم المحلية، فوجئوا بالرفض الشديد من قبل رئيس البرلمان وهذا لما يشكله هذا الاستعمال من تهديد للغة الرسمية في البلاد[15].

ومقابل هذا الوضع عند الشعوب المتحضرة، فتح الباحث صالح بلعيد عنصرا ثانيا، حاول فيه تشخيص وضع اللغة العربية والإرادة السياسية في أوطاننا، وخرج ببعض النقاط يمكن أن نحصرها في ما يأتي:

- نيل الفرنسية في المغرب العربي لمساحات استعمالية واسعة لم تنلها أيام الاستعمار.
- طبع الجرائد الأجنبية بكثافة، والتي يفترض دستوريا أنها موجّهة للجالية الأجنبية وبعض النخبة الملحقة بها.
- فتح الفضائيات الناطقة بالأجنبيات في دول الخليج، واشتراط إتقان اللغات الأجنبية في التوظيف.
- الشعور بالدونية لمتعلم اللغة العربية والانسياق وراء اللغة الإنجليزية[16].

4. اقتراحات صالح بلعيد لتحقيق الأمن اللغوي:

بدا لنا من خلال أعمال صالح بلعيد أن السبب وراء كل هذا التقصير إزاء اللغة العربية في أوطاننا عامّة؛ هو انعدام وجود تمثل حقيقي لأهمية القضية اللغوية، والظاهر أن عواقب هذا الإغفال المتواصل سلبية تماما، ويمكنها أن تهدد هويتنا وأصالتنا أكثر من ذي قبل، لذلك نبّه إليها في مواطن عديدة من مؤلفاته، وعرض جملة من الاقتراحات التي يمكن أن تحقق الأمن اللغوي للمجتمع، ويتمثل ذلك فيما يأتي:

1. إدراك العلاقة الحميمية بين الأمة واللغة، فلا يمكن أن تعكس وجهك الحضاري إلا بلغتك الصافية الخالية من الشوائب، فلابد من خدمة اللغة العربية والخروج من المنافحات إلى ميدان الفعل والعمل للحد من الحط من قيمتها.

2. البحث عن كيفية الرّقي بالأداة الرئيسة الأولى التي هي اللغة العربية، فهي جزء لا يتجزأ من القوة الحضارية والتنموية الشاملة.
3. دعوة المدارس إلى التفعيل اللغوي داخل الأنماط اللغوية وأن يكون المعلم قدوة في الاستعمال اللغوي السليم.
4. دعوة الإعلام للمساهمة الجادة في الرفع من القيمة اللغوية المضافة لأدائه السليم بالحرص على احترام قواعد اللغة العربية، والعمل على تهذيب ما هو خارج السلوك اللغوي السليم.
5. تخصيص حلقات أسبوعية لإجراء مقابلات وحوارات حيّة مع أفراد مختصين يدرسون المفردات والأساليب المستحدثة ومدى قبولها أو رفضها.
6. معالجة الأساليب المهجنة في لغة العامة والخاصة وفي لافتات الشوارع، والعمل على تهذيبها ومراقبة الألفاظ الجديدة بصرامة[17].

5. قوة القرار السياسي لتفعيل الأمن اللغوي

يظهر جليا من خلال الاقتراحات السابقة أن الباحث يدعو كل مؤسسات المجتمع (الرسمية وغير الرسمية) إلى التعاضد وإبداء صدق النوايا للنهوض بلغتنا الوطنية التي تضمن لنا عيشا كريما في ظل الأمن اللغوي، فهذه مسؤولية الجميع، ولكنّا لاحظنا – في مواطن كثيرة من كتاباته – أنه يخص بالذكر أصحاب القرار[18]، فالباحث صالح بلعيد عالج العديد من المسائل اللغوية التي تمسّ تماسك المجتمع ونبّه إليها وحذّر من خطر تفاقمها، واقترح الحلول الجديدة والبديلة لعلاجها، إلا أنها لم تُفعّل كما أُريد لها حتى قال: "بل لقد جربت كثيرا من الحلول والأفكار ولم يصاحبها القرار فآلت إلى البوار"[19] ؛ من هنا راح ينادي بأهمية تدخل القرار السياسي في مثل هذه القضايا الحاسمة التي تمسّ أمن الهوية القومية للدولة خاصة في ظل ما يشهده العالم من حركية متسارعة على جميع الأصعدة "فكان لابد من قرار إلزامي يضع حلا لكل الاختلالات والتسيبات والإفتاءات والاجتهادات خارج العرف الذي صادقت عليه الجماهير العربية في مواثيقها ودساتيرها، فهي الفيصل في المسألة اللغوية التي لا نروم بديلا عنها، ومن هنا فإن القرار السياسي هو الفيصل في المسألة اللغوية وعن طريقه يحصل الأمن اللغوي الذي يعادل الأمن المائي والغذائي"[20]، ويرى صالح بلعيد أنّ "السلطة هي المثال والنموذج في احترام المواطنة اللغوية للمواطن، وما زاغ المواطنون إلى هواهم إذا كانت السلطة محترمة لهوياتهم" [21]، والواقع أنه لم يجانب الصواب في هذا؛ لأن الشيوع يبدأ من أعلى الهرم نزولا إلى أسفله، وكلما صعدنا في الهرم قلّ عدد المنتمين وزادت نسبة صلاحيتهم في حصول التغيير، و"العقدة التي تعاني منها العربية تكمن في النية العلمية والعملية لدى النخبة وفي الفعل والإرادة السياسية لدى المسؤولين لحل المسألة اللغوية"[22]، فلا يمكن بحال أن نلوم كافة الشعب على هذا الوضع اللغوي المتزعزع إذا كانت النخبة العربية لا تعطي للقضية اللغوية حجمها ولا تجتهد لإخراجنا من هذا الوضع إما بإنتاج الأفكار أو بتفعيل القرار.

6. خاتمة:

حاولنا من خلال هذا المقال تتبع أبرز النقاط التي عالج فيها الباحث صالح بلعيد مسألة الأمن اللغوي في العالم العربي عامة والجزائر على وجه الخصوص من خلال قراءتنا لمؤلفاته التي تدور حول هذا الموضوع وأهمها (التهجين اللغوي : المخاطر والحلول، في الأمن اللغوي، يزع بالحاكم مالا يزع بالعالم)، وخلصنا إلى أن الأمن اللغوي منعدم الوجود في الأقطار العربية بسبب استفحال

ظاهرة التهجين الناتجة عن التسامح اللغوي وتسيّب الأوضاع على جميع الأصعدة، الأمر الذي جعل صالح بلعيد يدعو العلماء والمسؤولين خاصة لإعادة النظر في هذه المسألة القومية التي تعني العرب جميعا، وظاهر الأمر أن الباحث أولى هذه القضية اهتماما بليغا بحثا وتنقيبا عن وصفة شافية لوعكة اللغة العربية الفصحى التي ذابت بين دواليب اللغات الأجنبية واللهجات المحلية فما عادت لها في وطنها أية أهمية، وانتهينا إلى أنه يقرّ بمكاشفة صريحة على ضرورة تغيير المسار الذهني والالتزام بالتطبيق الفعلي للحلول التي يقترحها المتخصصون في هذا المجال، ولا يتسنى ذلك إلا بعد سنّ سياسة لغوية صارمة تعمل على الحد من تفاقم هذه الأزمة اللغوية كما حدث مع الدول المتقدمة، فالقرار السياسي هو التأسيس الأول لحركية الأمن اللغوي، وغرفة الاحتراق المركزية التي تحرك القطاعات الأخرى. ولعلنا لا نجانب الصواب إذا خلصنا إلى التوصيات الآتية:

- ✓ لكي نشهد انتشار الأمن اللغوي في أوطاننا فإننا لا نحتاج إلى كثرة الحديث في الموضوع بقدر ما نحتاج إلى قرار سياسي رشيد يغير وجهة التفكير ويعمل على ترقية اللغة العربية ويقلل تدريجيا وبالتطبيق الفعلي من حدة هذا الاستفحال.
- ✓ يعود سبب تردي الأوضاع اللغوية في بلادنا إلى غياب كلي للوعي اللغوي، فكل الأمم المتقدمة أدركت قيمة لغتها الوطنية وعملت على تعزيز دورها في مسايرة التقدم والعولمة ونجحت فعليا في ذلك على الصعيدين النظري والإجرائي.
- ✓ العمل على توعية المواطنين بالقيمة الجوهرية التي تحظى بها لغتهم العربية وإبعاد فكرة ارتباط الحضارة باللغات الأجنبية، لأن هذا منطق واه لا حجّة له في النظريات اللسانية الحديثة.

قائمة المراجع :

1. أبو سلطان أسامة عزت شحادة، نحو مشروع الأمن اللغوي للعربية في مواجهة العولمة، ورقة عمل مقدمة في يوم دراسي نظمه قسم اللغة العربية بجامعة الأقصى، 2011م.
2. خولة طالب الابراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية – عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري – ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ط2،2013.
3. صالح بلعيد، التهجين اللغوي: المخاطر والحلول، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2009.
4. صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2،2012.
5. صالح بلعيد، قرار استعمال اللغة العربية (رأي في التجربة الجزائرية)، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المملكة المغربية، ع46، 1998.
6. عبد الجليل مرتاض، التهجين اللغوي في الجزائر في العهد العثماني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2017.
7. عبد السلام المسدي ، الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
8. محمد أرزقي فراد، صالح بلعيد .. باحث هاجسه الأمن اللغوي، مقال إلكتروني https://www.aljazairalyoum.com
9. محمود أحمد السيّد، في رحاب لغتنا العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، د ط، د ت.
10. مصطفى المحمودي، الهوية بين الشكل والمضمون، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الأردنية، مجلة التسامح، عمان، الأردن، العدد 4، 2014.

11. يزع بالحاكم مالا يزع بالعالم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، د ط ،2010.

الإحالات والهوامش:

* صالح بلعيد هو باحث ولساني جزائري، أستاذ التعليم العالي في جامعة تيزي وزو، له أكثر من ثلاثين مؤلفا في مختلف المجالات اللسانية، كثير منها حول الأمن اللغوي والصراع والتعدد اللغوي، يرأس حاليا المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر.

1 - https://www.aljazairalyoum.com شوهد يوم 2019/06/15.

2 – أبو سلطان أسامة عزت شحادة، نحو مشروع الأمن اللغوي للعربية في مواجهة العولمة، ورقة عمل مقدمة في يوم دراسي نظمه قسم اللغة العربية بجامعة الأقصى، 2011م.

3 – محمود أحمد السيّد، في رحاب لغتنا العربية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، د ط، د ت، ص51.

4- الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 53.

5 – الهوية بين الشكل والمضمون، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الأردنية، مجلة التسامح، عمان، الأردن، العدد 4، 2014، ص11.

6- صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012، ص16.

7 – عبد الجليل مرتاض، التهجين اللغوي في الجزائر في العهد العثماني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2017، ص53.

8 – خولة طالب الابراهيمي، الجزائريون والمسألة اللغوية – عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري – ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2013، ص27.

9 – ينظر: صالح بلعيد، قرار استعمال اللغة العربية (رأي في التجربة الجزائرية)، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المملكة المغربية، ع46، 1998، ص245.

10 – ينظر: التهجين اللغوي: المخاطر والحلول، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2009، ص25،26.

11- المصدر نفسه. ص 26.

12- المصدر نفسه، من ص25 إلى ص27.

13 – المصدر نفسه، ص28.

14 – ينظر يزع بالحاكم مالا يزع بالعالم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، د ط ،2010 ،ص 23. وفي الأمن اللغوي، مصدر سابق، ص43.

15- ينظر المصدر نفسه من ص 24 إلى ص26 والمصدر نفسه من ص 46 إلى ص48.

16 – ينظر المصدر نفسه ص 28 والمصدر نفسه ص 50.

17- التهجين اللغوي : المخاطر والحلول، مرجع سابق، ص29،30.

18 – تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الباحث صالح بلعيد قد أولى اهتماما بليغا لهذه القضية بالذات إلى درجة أنه ألّف فيها كتابا بعنوان "يزع بالحاكم مالا يزع بالعالم" يقع في ثلاثمئة صفحة، بيّن فيه أثر القرار السياسي على علماء الأمة.

19 – صالح بلعيد، يزع بالحاكم مالا يزع بالعالم، م س، ص21.

20 – صالح بلعيد ، في الأمن اللغوي، م س، ص42.

21- المصدر نفسه، ص43.

22- المصدر نفسه، ص45.